مجلة العلوم والبحوث الإسلامية
SUST Journal of Islamic science and Research
Available at:http://scientific-journal.sustech.edu/

تساهل أبي عبد الله الحاكم في الحكم على الأحاديث

محمد ثالث محمد *

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء في مسألة التساهل ومن وصف به من الأئمة. وقد تناول البحث الإشارة إلى المتساهلين في الحكم على الرواة وكذا المتساهلين في الحكم على الأحاديث بذكر أسمائهم والأماكن التي ورد فيها وصفهم بالتساهل بشيء من الإيجاز. وركزت الدراسة على الإمام أبي عبد الله الحاكم فتناولت ترجمته بشيء من الإيجاز، وأقوال من وصفه بالتساهل في القديم والحديث، مع ذكر بعض الأمثلة النموذجية الدالة على تساهله. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة؛ أنه قلّ تناول موضوع التساهل في الحكم على الأحاديث في البحوث الأكاديمية. وأنه ليس كل من أطلق في حقه كلمة التساهل من الأئمة يكون تساهله في الحكم على الأحاديث أو الرواة بل قد يكون في أمر لا علاقة له بتعديل الرواة أو تصحيح وتحسين الروايات.

ABSTRACT

The study aimed to shed light on the issue of leniency and the description of the nation. The study dealt with the reference to those who are lenient in judging the narrators, as well as those who are lenient in judging the hadeeths and the wisest, The study focused on Imam Abi Abd Allah al-Hakim, and he dealt with its translation with some brevity, and the words of what he described as leniency in the old and the modern, with some examples typical of his leniency. One of the most important findings of the study. And write on everything in the novel.

الكلمات المفتاحية:

تصحيح – الرواة – الأئمة – المتساهل

* قسم الدراسات الإسلامية – جامعة عمر موسى يرأدو كشنة نيجيريا–
P.M.B 2218 Katsina - Department of Islamic Studies Umaru Musa Yar'adua University
msagirfuntua@yahoo.com-Email Address -Phone Number. +2348038900545-State Nigeria

المقدمة:

الحمد لله الذي خلق الإنسان وعلمه البيان، الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون. والصلاة والسلام على نبيه الأمين، أعطاه ربه جوامع الكلم، وعلى آله وصحبه أجمعين، والذين اقتفوا أثره واهتدوا بهديه إلى يوم الدين.

أما بعد: فإن أحاديث المصطفى صلى الله عليه وسلم من المصادر الأساسية في التشريع الإسلامي، يعتمد المسلمون عليها في بيان القرآن الكريم وتفاصيل العبادات، وبيان الآداب والأخلاق، ولذلك الحفاظ عليها والتأكد من سلامتها وصحتها من الواجبات المتحتمة على الأمة الإسلامية، إذ لا يجوز الاعتماد على الأحاديث الضعيفة في العقائد والأحكام والعبادات الربانية فضلا عن الموضوعة المكذوبة. ولما كانت الأمة الإسلامية تحترم كل ما نسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم وتعض عليه بالنواجذ، وجب تنبيه المسلمين عموما وطلبة العلم خصوصا على مَن ورد وصفهم بالتساهل في تصحيح أو تحسين أحاديث المصطفى صلى الله عليه وسلم، مخافة الاعتماد على ما لم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم أو اعتقاد ما ليس بدين دينا، فإن فيما صحّ عنه صلى الله عليه وسلم من الأحاديث غنية عما لا يصح، ولاسيما أن الأمة الإسلامية مقبلة ومحترمة ومعتنية ومتمثلة أيضا بكل ما ينسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم. ولذا جاء هذا البحث إسهاما وتنبيها عسى الله أن ينفع به المسلمين عامة والباحثين خاصة، ويكون منطلقا للبحوث الواسعة في هذا المجال.

مشكلة البحث:

يحاول هذا البحث الإجابة عن بعض التساؤلات أهمها:-

- ما مفهوم التساهل عند المحدثين وإلى كم ينقسم بالنسبة إلى قبول الحديث أو رده؟
- من هم أشهر الموصوفين بالستاهل في الحكم على الرواة والأحاديث؟
- هل هناك أمثلة تبرهن على وقوع التساهل في الحكم على الأحاديث؟

فهذه بعض الإشكاليات التي يحاول هذا البحث معالجتها.

أهداف البحث:

أهم أهداف هذا البحث ما يلي:-

- تنبيه القراء والباحثين على مسئولية البحث قبل الاستدلال بالأحاديث النبوية بعد أخذها مباشرة من كتب مَن وصف بالتساهل في الحكم على الأحاديث فيتأكدوا من صحتها من مصادر أخرى.
- إلفات أنظار الباحثين المتخصصين فيعلوم الحديث النبوي بتوسيع نطاق هذا البحث، لأنه من الموضوعات التي قلّ تناولها بالبحث الأكاديمي.
- إيقاف الباحثين والقراء على مجموعة من أسماء من وصف بالتساهل في الحكم على الأحاديث والرواة.

معنى التساهل والمتساهلين وسبب التساهل:

التساهل لغة: التسامح، والتسهيل: التيسير، يقال استسهل الشيء: أي عده سهلا.

وقال الجوهري " تساهل الشيء، سهل ولم يتعاسر، وفلان تسامح والناس بعضهم مع بعض تياسروا وتسامحوا. ويقال: تساهل، أي تسامح- تسهّل- سهل قضاؤه: استهله- عده سهلا، والسَّهل- كل شيء إلى اللين وقلة الخشونه، وهو سهل الخلق.[1]

التساهل في اصطلاح المحدثين:

قال الخميسي في تعريف المتساهل عند المحدثين: "هم على النقيض من المتشددين، والمقصود بهم الذين يتسامحون في جرح بعض الضعفاء غير الكذابين

(1) الجوهري، إسماعيل بن حماد،(1407 هـ) تاج اللغة وصحاح العربية، ط4، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، ج5 ص1733. و إبراهيم مصطفى وآخرون،(بلا تاريخ) المعجم الوسيط، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، استانبول تركيا، ج1 ص458

والمتروكين ممن ظهر جرحهم فيوثقونهم ويحتجون بحديثهم، ومنهم من يوثق المجهولين والمستورين.[2]

ظاهر هذا الكلام تعريف بالمتساهلين في الحكم على الرواة، إلا أن في الكلام تعرضا للمتساهلين في الحكم على الأحاديث، لأن قوله "ويحتجون بحديثهم" إشارة إلى تصحيح هؤلاء المتساهلين لأحاديث الضعفاء غير الكذابين والمتروكين ممن ظهر جرحهم. وبذلك يدخل في هذا التعريف قسمي المتساهلين في الحكم على الرواة، والمتساهلين في الحكم على الأحاديث.

السبب الداعي إلى وصف الأئمة بالتساهل:

السبب في وصف الأئمة بالتساهل يدور بين أمرين، إما لتوثيقهم من لا يستحق التوثيق فينتج من ذلك تصحيح أحاديث من لم تبلغ مروياته مرتبة الصحة بناء على توثيقه، كمن يوثق المجاهيل من القدماء إذا وجد حديث الراوي منهم مستقيما ولو كان حديثا واحدا لم يروه عن ذلك المجهول إلا واحد. وقد يكون سبب التساهل تصحيحهم- المتساهلين- للأحاديث التي لا تستحق التصحيح، فمن كانت هذه عادته يوصف بأنه متساهل إما في الحكم على الرواة أو في الحكم على الأحاديث. وإن كان بينهما تلازم من وجه، لأن الذي يوثق من لا يستحق ذلك فهو لتصحيح حديثه قابل بناء على توثيقه له، ولكن لا يلزم من تصحيح ما لم يبلغ مرتبة الصحة أن يكون المانع لذلك متعلقا بالراوي، فقد يكون المانع من التصحيح أو التحسين متعلقا بالاتصال أو نحو ذلك.

أقسام المتساهلين:

من العلماء من يفرق بين المتساهلين فيطلقون القول على أن العالم الفلاني متساهل في الحكم على الرواة، وذلك لأسباب تعود إلى رواة الأحاديث كتوثيق مجهول لم يوثقه إمام معتبر، وأما العالم الفلاني فتساهله في الحكم على الأحاديث وذلك لتصحيحه بعض الأحاديث التي لم تبلغ مرتبة الصحة. وبعض العلماء يطلقون القول ولا يفرقون بينهم فيعتبرون من اشتهر بالتساهل في الحكم على الرواة أنه متساهل في الحكم على الأحاديث لوجه من التلازم بينهما، إلا أن الباحث يرى التفريق بينهما أصوب من الإجمال وعلى ذلك يسير هذا البحث.

التساهل في الحكم على الرواة

اشتهر نسب بعض العلماء إلى التساهل في الحكم على رواة الحديث، ويبدوا أن جميع من وقف الباحث على وصفهم بالتساهل في الحكم على الرواة يعود تساهلهم في توثيق المجاهيل الذين لم يوثقهم معتبر.

وممن ورد وصفهم بذلك ما يلي:-

أولا: أحمد بن عبد الله العجلي. وصفه المعلمي وغيره بالتساهل في الحكم على الرواة.[3]

ثانيا: محمد بن إسحاق بن خزيمة. نص الحافظ ابن حجر العسقلاني على تساهل ابن خزيمة.[4]

ثالثا: أبو حاتم ابن حبان جاء التصريح بتساهل ابن حبان في الحكم على الرواة من الخطيب البغدادي وابن حجر العسقلاني.[5]

رابعا: عبد الله بن عدي الجرجاني وصفه بالتساهل في الحكم على الرواة عمرو عبد المنعم فقد قال عنه: "وابن عدي كذلك فيه تساهل وانظر كتابه الكامل فإنه يورد مناكير الراوي الذي ورد فيه الجرح ثم يقول: وهو لا بأس به ولم أر ما ينكر عليه".[6]

([2]) الخميسي، عبد الرحمن بن إبراهيم،(1421 هـ) معجم علوم الحديث النبوي، ط1، دار الأندلس الخضراء للنشر والتوزيع، جدة المملكة العربية السعودية، ص196

([3]) المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى اليماني،(1402 هـ) الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، المطبعة السلفية، بيروت، ص70. و عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم العبد اللطيف، ضوابط الجرح والتعديل، ط1، مطبعة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، هامش 3-4 ص48-49

([4]) العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر،(1406 هـ) لسان الميزان، ط3، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ج1 ص14.

([5]) المرجع السابق، ص14

([6]) سليم، عمرو عبد المنعم،(بلا تاريخ) تيسير علوم الحديث، مكتبة ابن تيمية، القاهرة جمهورية مصر العربية، ص60. إلا

خامسا: علي بن عمر الدارقطني نص الحافظ الذهبي على تساهل الدارقطني بعض الأحيان، حيث ذكر اسمه في صفّ المتساهلين من غير أن يقيد جانب تساهله،[7] إلا أن عبد العزيز العبد اللطيف وضّح قول الذهبي لماّ نقل قول السخاوي في موقف الدارقطني فيما ترتفع به جهالة الراوي[8]

أشهر من وصف بالتساهل في الحكم على الأحاديث

وصف بعض العلماء من المحدثين بالتساهل في الحكم على الأحاديث لما صدر منهم من تصحيح أو تحسين بعض الأحاديث التي لم تبلغ مرتبة الصحة أو الحسن. ويقتصر الباحث هنا أيضا بالإشارة إلى أشهر من وصف بذلك مع بسط القول في واحد منهم.

أولا: أبو عيسى الترمذي.

هو أبو عيسى محمد بن عيسى بن يزيد بن سورة بن الموطأ. وصف الترمذي بالتساهل في الحكم على الأحاديث كثير من العلماء، ومن ذلك قول الذهبي فيه: وأما المتساهل كالترمذي والحاكم والدارقطني في بعض الأوقات.[9]

ثانيا: أبو علي ابن السكن:

هو الإمام الحافظ المجود الكبير أبو علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن الموطأ المصري البزار (ت: 353 هـ).وصفه بالتساهل الشيخ ناصر الدين الألباني رحمه الله حيث قال: "وكذلك ابن السكن ليس تصحيحه مما إليه يركن.[10]

ثالثاً: أبو بكر البيهقي:

هو أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي صاحب التصانيف (ت: 458هـ). وصفه الإمام الذهبي بالتساهل مع الترمذي والحاكم.[11]

رابعاً: جلال الدين السيوطي

هو جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين أبي بكر بن عثمان (ت: 911 ه). وصفه بالتساهل في الحكم على الأحاديث شمس الحق العظيم آبادي في قوله: "قلت: العلامة السيوطي متساهل جدا لا عبرة بكلامه في هذا الباب ما لم يوافقه كلام الأئمة النقاد"[12]

دراسة نموذجية في أبي عبد الله الحاكم النيسابوري.

في كل من سبق ذكرهم من الأئمة أمثلة تدل على تساهله في الحكم على الأحاديث، وتتفاوت الأمثلة في حق كل منهم بين القلة والكثرة، لكن الباحث يقتصر على واحد منهم وهو أبو عبد الله الحاكم النيسابوري. ويذكر الباحث بعض الأمثلة على تساهله، لأن الإحاطة بكل ما تساهل في تصحيحه بقوله: على شرط الشيخين أو أحدهما، أو ألحقه بالصحيح لسكوته عن بيان ضعفه أمر غير ممكن في مثل هذا البحث.

وسوف تتناول هذه الدراسة ثلاث نقاط: النقطة الأولى تتعلق بالترجمة اليسيرة له، والثانية وصفه بالتساهل، والثالثة بعض الأمثلة على تساهله.

النقطة الأولى: ترجمة يسيرة للإمام أبي عبد الله الحاكم:

هو محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الإمام الحافظ الناقد العلامة شيخ المحدثين أبو عبد الله ابن البيع الضبي الطهماني النيسابوري الشافعي صاحب التصانيف.

ولد في شهر ربيع الأول سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة بنيسابور، وطلب علم الحديث في صغره بعناية والده وخاله. وقد استملى على أبي حاتم بن حبان في سنة

أن هذا القول يخالف ما ذهب إليه الذهبي حيث جعله من المعتدلين. انظر: ضوابط الجرح والتعديل، ص48

([7]) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي،(1405 هـ) الموقظة في علم مصطلح الحديث، ط1، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ص83

([8]) عبد العزيز بن محمد، ضوابط الجرح والتعديل، ص85.

([9]) الذهبي، الموقظة ، مرجع سابق، ص83

([10]) الألباني، محمد ناصر الدين،(1422 هـ) تمام المنة في التعليق على فقه السنة، ط5، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض المملكة العربية السعودية، ص108

([11]) عبد العزيز بن محمد، ضوابط الجرح والتعديل، ص49

([12]) محمد شمس الحق العظيم،(1422 هـ) عون المعبود شرح سنن أبي داود، دار الحديث، القاهرة مصر، ص101

أربع وثلاثين وهو ابن ثلاث عشرة سنة. سمع من نحو ألفي شيخ، ينقصون أو يزيدون. من شيوخه الذين أخذ عنهم: محمد بن حاتم بن خزيمة الكشي،ــ محمد بن يعقوب الشيباني، ومحمد بن عبد الله بن أحمد الصفار، وأبو جعفر الرازي صاحب ابن واره. ومن تلاميذه: أبو بكر البيهقي، أبو ذر الهروي، وأبو بكر أحمد بن علي بن خلف الشيرازي، وحدث عنه الدارقطني وهو من شيوخه. ومن مصنفاته: معرفة علوم الحديث، المستدرك على الصحيحين، تاريخ نيسابور، كتاب الإكليل وفضائل الشافعي. توفي رحمه الله سنة خمس وأربعمائة[13].

النقطة الثانية: وصفه بالتساهل:

كان أبو عبد الله الحاكم ممن وصف بالتساهل في تصحيح الأحاديث التي لم تبلغ مرتبة الصحة، وكلام الأئمة فيه كثير جدا،من ذلك: قول ابن الصلاح مشيرا إلى ما وقع للحاكم في كتابه المستدرك من أنه أودع فيه ما ليس في واحد من الصحيحين مما رآه على شرط الشيخين، قد أخرجا عن رواته في كتابيهما أو على شرط البخاري وحده أو على شرط مسلم وحده. وما أدى اجتهاده إلى تصحيحه وإن لم يكن على شرط واحد منهما، وبين أنه واسع الخطو في شرط الصحيح متساهل في القضاء به[14].

وقال النووي: "واعتنى الحاكم بضبط الزائد عليهما- البخاري ومسلم- وهو متساهل، فما صححه ولم نجد فيه لغيره من المعتمدين تصحيحا ولا تضعيفا حكمنا بأنه حسن إلا أن تظهر فيه علة توجب ضعفه"[15]

وقال الذهبي: "ويمثل القسم المتساهل: الحاكم، كما يتضح ذلك في مستدركه، لأنه اشترط فيه شرط الشيخين ثم لم يلتزم بذلك فيه".[16] وقال في موضع: "والمتساهل كالترمذي والحاكم والدارقطني في بعض الأحيان"[17]

وقال ابن الملقن تأكيدا على قول ابن الصلاح في وصف الحاكم بالتساهل" وهو واسع الخطو في شرط الصحيح متساهل في القضاء به فالأولى أن نتوسط في أمره".[18]

وقال الحافظ ابن حجر مشيرا إلى تساهل الحاكم في معرض كلامه على منهجه من إلحاق ما أخرجه في كتابه بأحاديث الصحيحين أو أحدهما: "ومن هنا دخلت الآفة كثيرا فيما صححه، وقلّ أن تجد في هذا القسم حديثا يلتحق بدرجة الصحيح فضلا عن أن يرتفع إلى درجة الشيخين"[19].

وكثير من المعاصرين وصفوا الحاكم بالتساهل في كتبهم تبعا لمن سبقهم من الأئمة النقاد، من ذلك:

1- دراسات في منهج النقد عند المحدثين، للدكتور محمد علي قاسم العمري.
2- التأسيس في فن دراسة الأسانيد، للدكتور عمر إيمان أبو بكر.
3- شرح لغة المحدث، للشيخ طارق بن عوض الله بن محمد،
4- الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، للشيخ محمد بن محمد بن سويلم أبو شهبة.

([13]) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان،(1417 هـ)سير أعلام النبلاء، ط1، بيروت لبنان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ج13، ص97-106

([14]) الشهرزوري، عثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو،(1418 هـ) علوم الحديث، ط1، تحقيق نور الدين عتر، دار الفكر المعاصر، بيروت لبنان، ص22.

([15]) السيوطي، عبد الرحمن بن كمال الدين،(1418 هـ) تديب الراوي شرح تقريب النووي، ط4، تحقيق نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر، الرياض المملكة العربية السعودية، ص112-113

([16]) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان،(1406 هـ) معرفة الرواة المتكلم فيهم بما يوجد الرد، ط1، دار المعرفة، ص15.

([17]) الموقظة ، الذهبي، مرجع سابق، ص63

([18]) الأنصاري، سراج الدين عمر بن علي بن أحمد،(1413 هـ) المقنع في علوم الحديث، ط1، دار الفواز للنشر، المملكة العربية السعودية، تحقيق عبد الله بن يوسف الجديع ص67.

([19]) العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر،(1404 هـ) النكت على كتاب ابن الصلاح، ط1، تحقيق ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ص314، .

5- الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، للإمام أبي الحسنات محمد بن عبد الحي اللكنوي الهندي.
6- علم أصول الجرح والتعديل، للدكتور أمين أبو لاوي.
7- مناهج المحدثين، للدكتور سعد بن عبد الله الحميد.

الفقرة الثالثة: أمثلة على تساهل الحاكم:

كان أبو عبد الله الحاكم رحمه الله يورد في كتابه المستدرك على الصحيحين أحاديث تالفة مع أنه اشترط على نفسه ألا يخرج في كتابه إلا ما كان على شرط الشيخين أو أحدهما، أو كان صحيحا على اجتهاده ولو لم يكن على شرط الشيخين أو أحدهما، لكنه لم يلتزم بذلك ولم يف به، فوقع في كتابه أحاديث كثيرة ضعيفة بل موضوعة، وهذا الذي وقع منه هو الذي أدى إلى وصفه بالتساهل في حكمه على تلك الأحاديث. يقول الحافظ السيوطي في ذلك:

وكم به تساهل حتى ورد * فيه مناكير وموضوع يرد

ولتساهل الحاكم في المستدرك عدة أوجه منها:-

الوجه الأول: أن يقول في حديث: صحيح على شرط الشيخين أو أحدهما، أو يصححه من غير تقييد ذلك بأحدهما، ثم يتبين أن الحديث موضوع.

** ومن الأمثلة على ذلك: ما أخرجه من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ثلاثة من كن فيه آواه الله في كنفه، وستر عليه برحمته، وأدخله في محبته"، قيل: ما هن يا رسول الله؟ قال: "من إذا أعطي شكر وإذا قدر غفر، وإذا غضب فتر".[20]

ورغم قول الحاكم بعده:"هذا حديث صحيح الإسناد، فإن عمر بن راشد شيخ من أهل الحجاز من ناحية المدينة قد روى عنه أكابر المحدثين".إلا أن علماء الجرح والتعديل أسقطوا روايته لشدة ضعفه.فهو عمر بن راشد الجاري القرشي مولى عبد الرحمن بن أبان بن عثمان، ويقال له الساحلي.قال فيه ابن حبان: يضع الحديث على مالك وابن أبي ذئب، وغيرهما من الثقات، لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل القدح فيه، فكيف الرواية عنه.[21]

وقال أبو حاتم: وجدت حديثه كذبا وزورا. وقال العقيلي: منكر الحديث. وتكلم فيه ابن عدي وقال: كل أحاديثه مما لا يتابعه عليها الثقات. وقال الدارقطني: كان ضعيفا لم يكن مرضيا، وكان يتهم بوضع الحديث على الثقات. وقال الخطيب البغدادي: كان ضعيفا روى المناكير عن الثقات.وقال الحاكم، وأبو نعيم: يروي عن مالك أحاديث موضوعة[22].

عند التأمل فيما يحتويه إسناد هذه الرواية من هذا الراوي الموصوف بالكذب، يتضح لمن كان الحديث صناعته أنه حديث موضوع. إلا أن الإمام الحاكم رحمه الله صحح إسناد هذه الرواية، وهذا الذي صدر منه من الأسباب الرئيسية في وصفه بالتساهل، إذ لا يكون الحديث صحيحا بهذا الإسناد.

** ومن الأمثلة أيضا: ما أخرجه من طريق شيخه أبي محمد عبد الله بن إسحاق الخراساني العدل، ثنا أحمد بن الهيثم العسكري، ثنا عبد الله بن عمرو بن حسان، ثنا سعيد بن عبد العزيز التنوخي، قال: سمعت مكحولا يقول: ثنا نافع بن محمود بن الربيع، عن أبيه أنه سمع عبادة بن الصامت رضي الله عنه يقول: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يفرق بين الأم وولدها فقيل: يا رسول الله إلى متى؟، قال: حتى يبلغ الغلام وتحيض الجارية.

قال الإمام أبو عبد الله الحاكم بعد إخراجه: هذا حديث صحيح الإسناد و لم يخرجاه.[23]

([20]) النيسابوري، محمد بن عبدالله أبو عبدالله الحاكم،(1411 هـ) المستدرك على الصحيحين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، ص214

([21]) البستي، محمد بن حبان(1420 هـ) المجروحين من المحدثين، ط1، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، تحقيق حمدي عبد الحميد السلفي، ج2 ص67

([22]) العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر،(1406 هـ) لسان الميزان، ط3، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ج4 ، ص303

([23]) النيسابوري، المستدرك، ج2 ، مرجع سابق، ص64

وهذا الحكم من الإمام الحاكم يخالفه واقع إسناد هذه الرواية، فإنه إسناد تالف لا تقوم به حجة. فقد أجمل الذهبي القول في الحكم عليه بقوله: موضوع، وابن حسان كذاب.

وابن حسان هذا هو عبد الله بن عمرو بن حسان الواقعي البصري. قال عنه علي بن المديني: كان يضع الحديث.[24] وقال أبو حاتم: ليس بشيء ضعيف الحديث كان لا يصدق.[25] وقال الذهبي: متهم بالكذب.[26] وذكره سبط بن العجمي فيمن رمي بوضع الحديث.[27]

وعلى كل حال فإن إسناد هذه الرواية لا يمكن بأي حال أن يكون المتن المروي من طريقه صحيحا كما حكم بذلك الحاكم، ومثل هذا التصحيح مما أدى إلى وصفه بالتساهل رحمه الله.

**ومن الأمثلة على ذلك أيضا ما أخرجه في تفسير سورة النور، قال: حدثنا أبو علي الحافظ، أنبأ محمد بن محمد بن سليمان، ثنا عبد الوهاب بن الضحاك، ثنا شعيب بن إسحاق، عن هشام بن عروة، عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا تنزلوهن الغرف ولا تعلموهن الكتابة- يعني النساء- وعلموهن المغزل وسورة النور".[28]

وبعد إيراد هذه الرواية حكم على سندها بالصحة لكن في إسناد هذا الحديث عبد الوهاب بن الضحاك بن أبان العُرضي أبو الحارث السلمي. وقد تكلم فيه العلماء بما يسقط روايته ويردها بالكلية.

قال البخاري: عنده عجائب. وقال أبو داود: كان يضع الحديث قد رأيته. وقال النسائي: ليس بثقة متروك. وقال الدارقطني، والعقيلي، والبيهقي: متروك. وقال صالح بن محمد الحافظ منكر الحديث عامة حديثة كذب.[29]

وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: كان يكذب. وقال مرة حدّث بأحاديث كثيرة موضوعة.[30]

وقال فيه ابن حبان: كان ممن يسرق الحديث ويرويه، ويجيب فيما يسأل، ويحدث بما يقرأ عليه، لا يحل الاحتجاج به ولا الذكر عنه إلا على جهة الاعتبار.[31]

من خلال ما تقدم من كثرة من وصف عبد الوهاب هذا بالوضع أو كذبه، وكذا من تركه من الأئمة يتضح جليا تساهل الحاكم رحمه الله في تصحيحه لإسناد هذه الرواية، وبناء على ذلك يكون المتن المروي به صحيحا عنده.

وهذه نماذج قليلة لتوضيح الوجه المذكور أعلاه من أوجه تساهل أبي عبد الله الحاكم رحمه الله. وتبقى أمثلة كثيرة من هذا القبيل في كتاب المستدرك كلها تدل على ثبوت ما وصف به من التساهل.

الوجه الثاني:قد يكون الحديث شديد الضعف ومع ذلك يقول فيه صحيح الإسناد، أو صحيح ولم يخرجاه.

وقع للحاكم أبي عبد الله تساهل من هذا الجانب أيضا، حيث يكون الحديث شديد الضعف بسبب أحد رجال سنده أو أكثر ولكن مع ذلك يصرح بأنه صحيح الإسناد، بل على شرط البخاري ومسلم أو على شرط أحدهما، أو يقول :صحيح، وإن لم ينص على كونه من شرط الشيخين، وهذا النوع من التصرف أيضا مما

([24]) العقيلي، محمد بن عمرو بن موسى،(1404 هـ) الضعفاء للعقيلي، ط1، دار المكتبة العلمية، بيروت، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، ج2 ص284

([25]) الرازي، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس،(1271 هـ) الجرح والتعديل، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج5 ص119.

([26]) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج2، ص469

([27]) سبط بن العجمي، إبراهيم بن محمد (1407 هـ) الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ص155

([28]) النيسابوري، المستدرك، مرجع سابق، ص430

([29]) العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر،(1415 هـ) تهذيب التهذيب، ط1، ، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ص390

([30]) الرازي، الجرح والتعديل، مرجع سابق، ص74

([31]) البستي، المجروحين من المحدثين، مرجع سابق، ص131

جعل العلماء يصفونه بالتساهل. ولهذا الوجه من التساهل نماذج كثيرة يكتفي الباحث بذكر طرف منها. فمن ذلك :-

** ما رواه عن أبيبكر بن إسحاق الفقيه، أنبأ علي بن عبد العزيز، ثنا يحيى بن عبدالحميد، ثنا حصين بن عمر الأحمسي، ثنا الأعمش، عن إبراهيم التيمي، عن الحارث بن سويد، قال: سمعت عليا رضي الله عنه يقول: حجوا قبل أن لا تحجوا، فكأني أنظر إلى حبشي أصمع أفدع بيده معول يهدمها حجرا حجرا. فقلت له: شيء تقوله برأيك أو سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ولكني سمعته من نبيكم صلى الله عليه وسلم.

في إسناد هذا الحديث راويان ضعيفان والكلام فيهما شديد، وهما: يحيى بن عبد الحميد،وحصين بن عمر.

أما حصين بن عمر، فهو الأحمسي أبو عمران الكوفي. قال فيه البخاري: منكر الحديث. وقال يعقوب بن سفيان: ضعيف جدا. وقال الساجي وأبو زرعة: منكر الحديث. وقال أبو حاتم: واهي الحديث جدا لا أعلم يروي حديثا يتابع عليه وهو متروك الحديث. وقال ابن خراش: كذاب. وقال مسلم في الكنى: متروك الحديث. وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الأثبات.[32]

وأما يحيى بن عبد الحميد فهو ابن عبد الله بن ميمون بن عبد الرحمن الحماني الحافظ أبو زكريا الكوفي. قال فيه إبراهيم الجوزجاني: ساقط متلون ترك حديثه. وقال البزار: كنا إذا قعدنا إلى الحماني تبين لنا منه بلايا. وقال الذهلي: ما أستحل الرواية عنه. وقال النسائي: ضعيف وقال في موضع آخر: ليس بثقة.[33]

فالأقوال السابقة في هذين الراويين تدل على شدة ضعفهما، وأن هذه الرواية لا تبلغ مرتبة الحسن فضلا عن الصحة، والأجدر بها أنها شديدة الضعف. وبناء على ما سبق فإن تصحيحها من قبل الحاكم يعد تساهلا منه رحمه الله، لأن وجود واحد من الراويين المذكورين في هذا السند يكفي في ردّ هذه الرواية، فكيف باجتماعهما.

** ومن الأمثلة أيضا، ما أخرجه من طريق شيخهأبي القاسم الحسن بن محمد بن الحسن بن عقبة بن خالد السكوني، حدثني أبي، عن أبيه الحسن بن عقبة، عن أبيه عقبة بن خالد السكوني، ثنا موسى بن محمد بن إبراهيم التيمي، عن أبيهعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إذا أكلتم فاخلعوا نعالكم فإنه أروح لأبدانكم". ثم قال هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه[34].

لكن في الحديث موسى بن محمد بن إبراهيم التيمي وقد تكلم فيه العلماء. قال يحيى: ليس بشئ ولا يكتب حديثه. وقال مرة: ضعيف. وقال البخاري: عنده مناكير. وقال النسائي: منكر الحديث. وقال الدارقطني: متروك.[35] ولذا قال الذهبي عقب هذا الحديث "إسناده مظلم وموسى تركه الدارقطني".[36]

** ومثال آخر وهو ما أخرجه من طريق عبد الله بن إسحاق الخراساني العدل، ثنا عبد الله بن روح المدائني، ثنا يزيد بن هارون، أنا أبو المعلى الجزري، عن ميمون بن مهران، عن ابن عمر عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه: أن عبد الرحمن بن عوف قال لأصحاب الشورى: هل لكم أن أختار لكم وانتقل منها فقال علي: أنا أول من رضي فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لك:"أنت أمين في أهل السماء وأمين في أهل الأرض".[37]

في إسناد هذه الرواية أبو المعلى وهو فرات بن السائب. قال عنه يحيى بن معين "ليس حديثه بشيء" وقال ابن حبان "كان ممن يروي الموضوعات عن

([32]) العسقلاني تهذيب التهذيب، ج2 ص347

([33]) المرجع السابق، ج11 ص214-315

([34]) النيسابوري، المستدرك، كتاب الأطعمة، رقم 7129، ص132

([35]) الذهبي، ميزان الاعتدال، مرجع سابق، ج4 ص218

([36]) النيسابوري، المستدرك، ج3 ، ص350

([37]) المستدرك، كتاب معرفة الصحابة، ذكر مناقب عبد الرحمن بن عوف، رقم 5354، ص350

الأثبات ويأتي بالمعضلات عن الثقات لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه ولا كتابة حديثه إلا على سبيل الاختبار".[38]

وقال البخاري: منكر الحديث تركوه.[39] وقال النسائي: متروك الحديث.[40]

فهذه الرواية أيضا شديدة الضعف لا تنهض إلى درجة الحسن فضلا عن الصحة.

**ومثال آخر وهو ما أخرجه من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهعن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول: "لن تنفكوا بخير ما استغنى أهل بدوكم عن أهل حضركم... ولن يعذب الله تعالى أمة حتى تغدر قالوا: وما غدرها؟ قال: يعترفون بالذنوب ولا يتوبون..." قال عقب هذا الحديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.[41]

لكن إسناد هذا الحديث تالف، فيه سعيد بن سنان أبو المهدي، وقد تكلم فيه العلماء بما يسقط حديثه. فقد ضعفه الإمام أحمد، وقال يحيى ليس بثقة، وقال مرة: ليس بشئ، وقال الجوزجانى: أخاف أن تكون أحاديثه موضوعة، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال النسائي: متروك.[42] وقال الذهبي "سعيد متهم ساقط".[43]

فمثل هذه الرواية تبلغ مرتبة شديدة الضعف لما وصف به أحد رجال سندها. أما تصحيحها كما فعل الحاكم رحمه الله فلا تستحقه، وهذا أيضا من الأدلة على تساهله في تصحيح الروايات.

الوجه الثالث: وقد يكون الحديث ضعيفا بسبب الجهالة أو الانقطاع في السند.

ومن أوجه تساهل أبي عبد الله الحاكم أنه بعض الأحيان يحكم على الرواية بالصحة على شرط البخاري ومسلم، أو على شرط أحدهما، لكن بعد مراجع الرواية يتبين أن إسنادها إما منقطعا لم يسمع أحد الرواة عمن حدث عنه، أو يكون في سند الرواية مبهما لم يصرح باسمه فيعرف، فيبقى بذلك السند ضعيفا، لكن مع ذلك يصححه الحاكم. وهذا أيضا من الأسباب في وصفه بالتساهل.

وهناك أمثلة كثيرة تدل على هذا النوع من التساهل، ومن ذلك:

** ما أخرجه من طريق أبي بكر بن إسحاق الفقيه، ثنا علي بن الحسين بن الجنيد، ثنا صفوان بن صالح، ثنا الوليد بن مسلم، حدثني الحكم بن مصعب، عن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس، عن أبيه، عن جدّه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من أكثر الاستغفار جعل الله له من كل همّ فرجا، ومن كل ضيق مخرجا، ورزقه من حيث لا يحتسب".

قال الحاكم عقبه:هذا حديث صحيح الإسناد و لم يخرجاه.[44]

لكن في إسناد هذا الحديث الحكم بن مصعب المخزومي الدمشقي، وقد نص العلماء على جهالته.ومن ذلك:

قول ابن أبي حاتم:روى عنه الوليد بن مسلم، سألت أبي عنه فقال هو شيخ للوليد لا أعلم روى عنه أحد غيره.[45] فهذا يدل على أنه في عداد المجهولين.

وصرح الإمام الذهبي في كتابه ميزان الاعتدال بأنه ضعيف نقلا عن أبي حاتم الرازي.[46] وكذلك الحافظ

([38]) البستي، محمد بن حبان بن أحمد، (1420 هـ) كتاب المجروحين من المحدثين، ط1، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض المملكة العربية السعودية، ج2 ، ص208

([39]) البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم،(بلا تاريخ) التاريخ الكبير، ج7 ، دار الفكر، بيروت لبنان، ص129

([40]) النسائي، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن (1369 هـ) الضعفاء والمتروكين، دار الوعي، حلب، دمشق ، ص87

([41]) النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، كتاب الفتن والملاحم، ج4 ص553 رقم8548

([42]) الذهبي، ميزان الاعتدال، ج2، ص143

([43]) النيسابوري، المستدرك، ج4 ص553

([44]) النيسابوري، المستدرك، ج4 ، رقم 7677، ص291

([45]) الرازي، الجرح والتعديل، مرجع سابق، ص128

([46]) الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال ج1 ص580

ابن حجر العسقلاني أثبت في خلاصة الحُكم فيه بأنه مجهول.[47]

** ومن ذلك ما رواه عن محمد بن صالح بن هانئ، ثنا الحسين بن الفضل، ثنا مسلم بن إبراهيم، ثنا جعفر بن سليمان الضبعي، ثنا علي بن الحكم البناني، عن أبي الحسن الجزري، عن عمرو بن مرة الجهني وكانت له صحبة، أن الحكم بن أبي العاص استأذن على النبي صلى الله عليه وسلم، فعرف النبي صلى الله عليه وسلم صوته وكلامه، فقال: "إئذنوا عليه لعنه الله وعلى من يخرج من صلبه إلا المؤمن منهم وقليل ما هم، يشرفون في الدنيا ويضعون في الآخرة، ذوو مكر وخديعة، يعطون في الدنيا وما لهم في الآخرة من خلاق". قال الحاكم عقبه، صحيح الإسناد ولم يخرجاه.[48]

لكن هذا التصحيح ليس في محله، لاشتمال إسناد الرواية على مجهول، فإن أبا الحسن الجزري، قال عنه الذهبي "تفرد عنه علي بن الحكم البناني".[49]

وقال ابن المديني: أبو الحسن الذي روى عن عمرو بن مرة وعنه علي بن الحكم مجهول، ولا أدري سمع من عمرو بن مرة أم لا.[50] ففي كلام علي بن المديني، إثبات جهالة أبي الحسن الجزري، واحتمال الانقطاع في السند.

وعلى ما سبق فإن تصحيح هذه الرواية بوجود المجهول في الاسناد غير وجيه، بل هو ضعيف حسب القواعد الحديثية.

ونبّه الحافظ ابن حجر نبّه على ما وقع للحاكم من الخطأ في تسمية أبي الحكم بعبد الحميد.[51]

**ومن ذلك ما أخرجه عن أبيالنضر الفقيه وإبراهيم بن إسماعيل القاري، قالا: ثنا عثمان بن سعيد الدارمي، ثنا يحيى بن صالح الوحاظي، ثنا أبو إسماعيل السكوني، قال: سمعت مالك بن أدّى يقول: سمعت النعمان بن بشير رضي الله عنهما يقول وهو على المنبر: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "ألا إنه لم يبق من الدنيا إلا مثل الذباب تمور في جوّها، فالله الله في إخوانكم من أهل القبور، فإن أعمالكم تعرض عليهم". قال الحاكم بعد إخراج هذا الحديث: هذا حديث صحيح الإسناد و لم يخرجاه.[52]

لكن تصحيح الحاكم لهذه الرواية غير مقبول حسب القواعد الحديثية في التصحيح فإنه فاقد لشرط العدالة، لأن في إسنادهمجهولان وهما:

أبو إسماعيل السكوني، ومالك بن أدّى. وقد سأل عبد الرحمن بن أبي حاتم أباه عنهما فأجاب بأنهما مجهولان.[53] وكذا قال ابن الجوزي في أبي إسماعيل السكوني.[54] وأثبت جهالتهما أيضا الحافظ ابن حجر.[55]

الأمثلة المتقدمة غيض من فيض مما استدرك على أبي عبد الله الحاكم مما ألحقه بالصحيحين أو أوحدهما أو ألحقه بما استكمل شرط الصحيح من الأحاديث. وقد ظهر من خلالهاتساهل الحاكم في تصحيح الأحاديث التي لم تبلغ مرتبة الصحة. والأمثلة المذكورة هنا إنما هي عبارة عن نماذج بسيطة مما استدرك على الحاكم في مستدركه على الصحيحين. وعلى ضوء ما سبق فإنه ينبغي لمن أراد الاستدلال بما رواه الحاكم في مستدركه أن يتثبت فيما ينقل وفيما يعتمد عليه من الأحاديثلئلا يقع فيما وقع فيه الحاكم رحمه الله. ولا

([47]) العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر(1420 هـــ) تقريب التهذيب، ط1، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ص212

([48]) النيسابوري، المستدرك، ج4، رقم 8483 ص528.

([49]) الذهبي، ميزان الاعتدال ، مرجع سابق، ج4 ، ص515

([50]) تهذيب التهذيب، ج12 ص63-64

([51]) تقريب التهذيب ص732

([52]) النيسابوري، المستدرك ، رقم 7849، مرجع سابق، ص342

([53]) لابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل، مرجع سابق، ص336

([54]) ابن الجوزي ، الضعفاء والمتروكين ، مرجع سابق، ج3 ، ص226

([55]) العسقلاني ، لسان الميزان، ج6 مرجع سابق، ص436 و ج9 ص13

يعني الاستدراك على كتابه بطلان ما فيه أو عدم اعتباره، بل فيه أحاديث كثيرة مما بلغ مرتبة الصحة والحسن.

وأما ما نقل عن أبي سعد الماليني من قوله: طالعت كتاب المستدرك على الشيخين، الذي صنفه الحاكم من أوله إلى آخره، فلم أر فيه حديثا على شرطهما. فقد رده الإمام الذهبي وبيّن أن الانصاف يقتضي خلاف قوله، ففيه شيء كثير من الأحاديث على شرطهما، وشيء كثير على شرط أحدهما، ومجموع ذلك قريب من ثلث الكتاب.[56]

ومع انصاف الإمام الذهبي في حق الإمام الحاكم فقد يظهر تأسفه أحيانا على بعض ما أخرجه الحاكم لشناعته وظهور ملامح الاختلاق عليه، كقوله في رواية لقاء النبي صلى الله عليه وسلم مع إلياس نبي الله عليه السلام حيث قال:" فما استحيى الحاكم من الله يصحح مثل هذا"[57]

الاعتذار لأبي عبد الله الحاكم

اعتذر العلماء للحاكم في سبب هذا التساهل، والخلاصة أن سبب ذلك يعود إلى أن الحاكم سوّد كتابه لينقحه فأعجلته المنية. فانقسم كتابه بذلك إلى قسمين، قسم أملاه الحاكم على طلاب الحديث، وهذا القسم التساهل فيه قليل. وأما القسم الثاني فهو الذي يروى عنه بالإجازة، والتاساهل في هذا القسم كثير بالنسبة إلى القسم الأول.[58]

حكم تصحيح المتساهل

أشار العلماء إلى كيفية التعامل مع تصحيح أو تحسين المتساهلين، وخلاصة القول في ذلك أن المتساهل في التصحيح إذا خالف الأئمة النقاد في التصحيح أو وجدنا في الحديث علة توجب ضعفه ومع ذلك صححه أو حسنه فإنه لا يقبل منه، وهذا الذي عليه الأئمة.

قال المباركفوري: "عدم اعتمادهم على تصحيح الترمذي وتحسينه إنما هو إذا تفرد بالتصحيح أو التحسين وأما إذا وافقه في ذلك غيره من أئمة الحديث فلا".[59]

وبمثل ذلك أشار آبادي في معرض كلامه في تساهل السيوطي حيث قال: "العلامة السيوطي متساهل جدا لا عبرة بكلامه في هذا الباب ما لم يوافقه الأئمة النقاد".[60]

ويقول الحافظ سراج الدين عمر بن علي بن أحمد الأنصاري في تصحيح الحاكم: "ما حكم بصحته ولم نجد ذلك لغيره من الأئمة إن لم يكن من قبيل الصحيح فهو من قبيل الحسن يحتج ويعمل به إلا أن تظهر فيه علة توجب ضعفه".[61]

وفي تصريح للأعظمي بعد إيراده بعض الأحاديث المنتقدة على الترمذي في تصحيحها وتحسين بعضها قال: "ولذلك قال العلماء لا تغترن بتحسين الترمذي. ثم قال: ويكون هذا إذا تفرد بالتصحيح والتحسين، وأما إذا وافقه في ذلك غيره من أئمة الحديث فيكون للعلماء فيه موقف أخر".[62]

الخاتمة:

يتضح من خلال هذا البحث أن التساهل لا يقتصر على ما يتعلق بالحكم على الرواة، بل يتناول أيضا موضوع التساهل في الحكم على الأحاديث. وقد ورد وصف بعض الأئمة المصنفين في الحديث بذلك، فركّز الباحث على هذا الجانب وبسط القول فيأبي عبد الله الحاكم. كما اشتمل البحث على الأمثلة النموذجية من تساهله أيضا، ثم اختتم ببيان متى يقبل تصحيح المتساهل ومتى يرد.

وقد توصل الباحث إلى نتائج وتوصيات أهمها ما يلي:

([56]) الذهبي، سير أعلام النبلاء ج13 مرجع سابق، ص105

([57]) الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج4 ، مرجع سابق، ص441

([58]) السيوطي، تدريب الراوي، ج1، مرجع سابق، ص113.

([59]) مقدمة تحفة الأحوذي ، مرجع سابق، ص241.

([60]) آبادي، عون المعبود، ج8 ، مرجع سابق، ص101.

([61]) الأنصاري، المقنع في علوم الحديث، مرجع سابق ص67

([62]) دراسات في الجرح والتعديل، ص90

النتائج

- أن التساهل لا يقتصر على ما يتعلق بالحكم على الرواة، وإنما يتناول الحكم على الأحاديث بحيث يكون الحديث أقل درجة مما أطلق عليه من صحة أو حسن.
- أن الدراسات والبحوث في خصوص المتساهلين في الحكم على الأحاديث قليلة جدا إن لم يكن نادر الوجود.
- أن الموصوفين بالتساهل في الحكم على الأحاديث لا يقتصر عددهم على المذكورين في هذا البحث، بل هناك أسماء ذكرت وإن كان ذكرها قليلا.
- ليس كل من أطلق عليه كلمة المتساهل أن يكون متساهلا في الحكم على الأحاديث أو الرواة. فقد يكون في أمر آخر خارج عما نحن بصدده، كما ورد ذلك في حق العلامة ابن حزم الظاهري، فإن تساهله في تجهيل بعض العلماء، فقد قال في كل من أبي عيسى الترمذي صاحب الجامع، وأبي القاسم البغوي، وإسماعيل بن محمد الصفار، وأبي العباس الأصم وغيرهم من المشهورين أنه مجهول.

التوصيات

- أن يقام بدراسة واسعة عميقة فيبسط القول فيها بخصوص هذا الموضوع، بل يمكن إعطاؤه لبعض طلبة الماجستير لتكون الدراسة أوسع وأشمل.
- أن يقام ببحث مستقل للوصول إلى أعدل القول بالأدلة والبراهين بين من ينفي كون الإمام الترمذي من المتساهلين في الحكم على الأحاديث-من العاصرين- وبين من يرى ذلك من القدماء أمثال الذهبي بل ومن المعاصرين أيضا أمثال الشيخ ناصر الدين الألباني من جانب آخر، أو التوفيق بين القولين إن أمكن فإنه مفيد جدا.

المصادر والمراجع:

- **القرآن الكريم**

1. الجوهري، إسماعيل بن حماد،(1407 هـ) تاج اللغة وصحاح العربية، ط4، دار العلم للملايين، بيروت لبنان.
2. و إبراهيم مصطفى وآخرون،(بلا تاريخ) المعجم الوسيط، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، استانبول تركيا،
3. الخميسي، عبد الرحمن بن إبراهيم،(1421 هـ) معجم علوم الحديث النبوي، ط1، دار الأندلس الخضراء للنشر والتوزيع، جدة المملكة العربية السعودية.
4. المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى اليماني،(1402 هـ) الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، المطبعة السلفية، بيروت.
5. و عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم العبد اللطيف، ضوابط الجرح والتعديل، ط1، مطبعة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.
6. العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر،(1406 هـ) لسان الميزان، ط3، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت.
7. سليم، عمرو عبد المنعم،(د.ت) تيسير علوم الحديث، مكتبة ابن تيمية، القاهرة جمهورية مصر العربية.
8. الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي،(1405 هـ) الموقظة في علم مصطلح الحديث، ط1، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان.
9. الألباني، محمد ناصر الدين،(1422 هـ) تمام المنة في التعليق على فقه السنة، ط5، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض المملكة العربية السعودية.
10. محمد شمس الحق العظيم،(1422 هـ) عون المعبود شرح سنن أبي داود، دار الحديث، القاهرة مصر.
11. الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان،(1417 هـ)سير أعلام النبلاء، ط1، بيروت لبنان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
12. الشهرزوري، عثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو،(1418 هـ) علوم الحديث، ط1، تحقيق نور الدين عتر، دار الفكر المعاصر، بيروت لبنان.

13. السيوطي، عبد الرحمن بن كمال الدين،(1418 هـ) تديب الراوي شرح تقريب النووي، ط4، تحقيق نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر، الرياض المملكة العربية السعودية.
14. الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان،(1406 هـ) معرفة الرواة المتكلم فيهم بما يوجد الرد، ط1، دار المعرفة.
15. الأنصاري، سراج الدين عمر بن علي بن أحمد،(1413 هـ) المقنع في علوم الحديث، ط1، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، دار الفواز للنشر، المملكة العربية السعودية.
16. العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر،(1404 هـ) النكت على كتاب ابن الصلاح، ط1، تحقيق ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.
17. النيسابوري، محمد بن عبدالله أبو عبدالله الحاكم،(1411 هـ) المستدرك على الصحيحين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
18. البستي، محمد بن حبان(1420 هـ) المجروحين من المحدثين، ط1، تحقيق حمدي عبد الحميد السلفي، ج2 ، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض.
19. العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر،(1406 هـ) لسان الميزان، ط3، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت.
20. العقيلي، محمد بن عمرو بن موسى،(1404 هـ) الضعفاء للعقيلي، ط1، ، ج2 ، تحقيق: عبد المعطي قلعجي،.
21. الرازي، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس،(1271 هـ) الجرح والتعديل، ط1، دار إحياء التراث العربي، دار المكتبة العلمية، بيروت ، بيروت.
22. سبط بن العجمي، إبراهيم بن محمد (1407 هـ) الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث، مكتبة النهضة العربية، بيروت.
23. العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر،(1415 هـ) تهذيب التهذيب، ط1، ، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت.
24. البستي، محمد بن حبان بن أحمد، (1420 هـ) كتاب المجروحين من المحدثين، ط1، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض المملكة العربية السعودية.
25. البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم،(د.ت التاريخ الكبير، ج7 ، دار الفكر، بيروت لبنان.
26. النسائي، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن (1369 هـ) الضعفاء والمتروكين، دار الوعي، حلب، دمشق.
27. العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر(1420 هـ) تقريب التهذيب، ط1، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.